الأمـم المتحـدة



Distr.: General
17 May 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن رقم ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة فخامة رئيس جمهورية لبنان السيد إميل لحود، المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

180507 180507 07-34704 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من رئيس جمهورية لبنان إلى الأمين العام

[الأصل: بالعربية]

بلغني بواسطة وسائل الإعلام أن رئيس الحكومة الفاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية السيد فؤاد السنيورة قد بعث إليكم كتابا يدعوكم فيه إلى إقرار ''المحكمة الخاصة للبنان'' من قبل مجلس الأمن بموجب قرار ملزم بحجة أن إقرارها بالوسائل الدستورية اللبنانية أصبح مستحيلا، وإن عدم إقرارها سيطاول الأمن والسلام في المنطقة.

وقد أكد الرئيس السنيورة في كتابه، على ما أذيع، أن رئيس مجلس النواب يحول دون التئام المجلس لإقرار المحكمة، مشيرا بالإيحاء إلى أنه لم تُبد ملاحظات على نظامها خلال جولة موفدكم السيد نيكولا ميشال إلى لبنان مؤخرا.

يؤسفني حقيقة أن يبادر الرئيس السنيورة إلى تكرار هذا الأسلوب في التعاطي مع المرجعية الأممية الأرفع وتوسل المغالطات والتمويه على الحقائق لزج مجلس الأمن في ما يخرج عن أهدافه ودوره ومهامه كأعلى سلطة سياسية في منظمة الأمم المتحدة والسعي إلى نصرة فريق من اللبنانيين على فريق آخر من خلال الشرعية الدولية المؤتمنة على سيادة الدول ووحدة الشعوب وسلامتها.

وإني أعتمد على كتابكم الموجه إليَّ بتاريخ الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ والذي أبديتم فيه تصميمكم على القيام بكل ما في وسعكم كي تكون الأمم المتحدة على مستوى الآمال التي تعلقها عليها الدول الأعضاء، ولعل أسطع تجليات هذا الموقف المشرف المداولات التي أجريتموها معي في أكثر من مناسبة، كما وإيفادكم مبعوثكم الخاص السيد نيكولا ميشال إلى لبنان للاجتماع بي والوقوف على ملاحظاتي الخطية على مشروع الاتفاق والنظام العائدين للمحكمة المذكورة، وقد تسلم نسخة عنها، وهي تحمل في كل تفصيل منها حرصا على إنشاء هذه المحكمة بالوسائل الدستورية المعتمدة في لبنان، مترهة من أي شائبة أو غاية سياسية أو تحوير في مهامها مما يحصنها تحصينا قانونيا صرفا كي تؤدي الدور المنتظر منها، وهو محاكمة المسؤولين عن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه الأبرار دون أي انحراف يُدخلها في متاهات سياسية ويفاقم من التشرذم والانقسام الحاد والتوجس الذي لا يزال يسكن مواطنين ومسؤولين أحرارا وشرفاء من بلادي.

ولا ضير من تذكيركم بالثوابت التالية التي لا يناقش بها أحد:

١ - إني كنت أول المطالبين الرسميين اللبنانيين بإجراء تحقيق دولي فور حصول الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه.

٢ - إن إقرار المحكمة لم يتم في لبنان وفقا لأحكام الدستور، بدءا من مرحلة التفاوض حيث تم تجاوز اختصاص رئيس الجمهورية بهذا الخصوص على ما تنص عليه المادة ٥٢ من الدستور مما أدى إلى تجاهل تام لآلية إقرار المعاهدة الدولية بشأن المحكمة ونظامها كما هي مقررة في الدستور.

٣ - إن رئيس الجمهورية هو بحسب الدستور، الذي يرعى نظامنا السياسي، رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن والساهر على احترام أحكام الدستور وعلى سلامة أرض الوطن وشعبه. ومن هذا الموقع بالذات، أشرت إليكم في كتابي تاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أن إقرار المحكمة مباشرة من قبل مجلس الأمن يشكل تجاوزا للآلية الدستورية التي تم تجاهلها تماما، مما زاد في التوجس من تسييسها أو استعمالها لأغراض سياسية تشل قدرتها نهائيا على النتاج القضائي المرجو منها، وهذا ما يهدد بأوخم العواقب على استقرار البلاد والسلم الأهلي الذي أسعى جاهدا إلى المحافظة عليهما دون هوادة.

٤ - إن مجلس الأمن، رئيسا وأعضاء وأمينا عاما، قد أبدى حرصه، في أكثر من مناسبة، على وجوب التقيد بأحكام الدستور اللبناني عند عقد المعاهدة الدولية المتعلقة بالمحكمة الخاصة، وهذا ما لم يحصل، على خلاف ما يزعمه الرئيس فؤاد السنيورة الذي يختزل وحكومته الفاقدة للشرعية الميثاقية والدستورية قرار شعب بأكمله تواق إلى العدالة ليس إلا، وخائف على وحدته فيما لو فُرضت عليه محكمة لم يشترك في إنشائها وتحصينها من أجل بلوغ هذا الهدف.

٥ - إني ألفتكم، سعادة الأمين العام، أن المؤسسات الدستورية في لبنان ليست مقفلة بوجه المحكمة بقرار استنسابي من القيمين عليها، سيما مجلس النواب، بل إن من واجب مجلس النواب عدم الالتفاف على الدستور وعدم تجاوز أحكامه واختصاص سلطاته، بدءا من اختصاص رئيس الجمهورية بمقتضى المادة ٥٢ من الدستور.

هذا فضلا عن أن مجلس النواب لا يمكنه أن يكون شاهدا على خرق الدستور وعلى تعسف فريق حاكم لا يأبه بمقتضيات الوفاق الوطني والعيش المشترك ويستعين مستقويا بإرادة خارجية على شعبه ومؤسساته القائمة. فكيف لهذا المجلس أن ينظر في مشروع قانون المحكمة الذي نشر في الجريدة الرسمية وكأنه محال إليه، علما بأن النشر والإحالة قد تمّا بدون توقيع رئيس الجمهورية الذي ينيط به الدستور دون سواه إحالة مشاريع القوانين على مجلس النواب وفقا للفقرة ٦ من المادة ٥٣ من الدستور.

٦ – إن هذه الحكومة فقدت شرعيتها الميثاقية والدستورية اعتبارا من تاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عندما غاب عنها فريق كامل من طائفة وازنة و لم يسع رئيسها يوما إلى استعادته بحيث أصبح مغيبا تماما عن القرار كأنه خارج الوطن.

فهل هذا ما نريده لوطن قائم على العيش المشترك وعلى ميثاق أنتجه اتفاق الطائف الذي وضع حدا لأسوأ النزاعات التي يمكن أن تعصف بشعب، فخرج منها بقوة جامعة، ولا يرغب في العودة إلى الفتن والتجاذبات على ما يُعلن قياديوه الحريصون كل الحرص على إنقاذ هذه الصيغة الفريدة من العيش المشترك؟

فهل نسعى إلى تقويض هذه الإرادة أم إلى تعزيزها؟

وهل يُعقل أن يُستعان بمجلس الأمن بما يناقض مقاصد الأمم المتحدة، أم لتكريسها عن طريق مساعدة الشعوب على توطيد أواصر وحدها ومكامن قوها وتوحيد جهودها الآيلة إلى استيلاد قرار وطني جامع؟

٧ – من المفيد، سعادة الأمين العام، تذكيركم أني لم أتلق لحينه أي رد علمي وخطي على الملاحظات المفصلة التي أبديت على دفعتين حين وصلتني بالتواتر – وليس بالوسائل الدستورية المعتمدة – مشاريع ”اللحظة الأخيرة“ لاتفاق المحكمة ونظامها، حيث آليت على نفسي عدم التذرع بعامل الوقت الضاغط كأن المحكمة عقاب بحد ذاتها، بل سعيت جاهدا إلى وضع ملاحظات مفصلة على ما اعتبرته ولا زلت ملاذا جامعا لمواطني كافة لمعرفة الحقيقة، علها تفيد لبلوغ هذا الهدف السامي. فأين تكون المماطلة وأين يكون الطريق المسدود؟ ولعل السيد نيكولا ميشال قد أفادكم بما سبق، وهو موثق لدينا ولدى أمانتكم العامة الموقرة.

إلا أن حرصي على عدم إقحام مجلس الأمن، وهو المرجعية الأممية الأرفع، في شؤون بلادي الداخلية والآليات الدستورية المعتمدة والتجاذبات السياسية التي نشأت من رحم هذه التجاوزات الدستورية الفاضحة، لم يقابله إلا إصرار من الفريق الحاكم خارج الميثاق والدستور على توسل هذه المرجعية الأممية، التي أحرص على حيادها وهيبتها، لإدخالها في صلب الداخل اللبناني نصرة لفريق سياسي على آخر!!.

إني أعفيكم، سعادة الأمين العام، من تعداد تجاوزات كثيرة تحصل لدستور بلادي من قبل فريق حاكم خارج الميثاق والدستور، وأحرص على أن تضعوا نصب أعينكم، على ما عاهدتموني به، مصلحة منظمة الأمم المتحدة ورفعة دورها الفاعل والحيادي في آن، كما ومصلحة وطني وشعبي في سعيهما الدؤوب إلى الحفاظ على الوحدة والاستقرار والأمن والسلام في منطقة مضطربة تعصف بها أعتى التجاذبات والرهانات والصراعات، ولعلك

فاعل، سعادة الأمين العام، راجيا توزيع هذا الكتاب على أعضاء مجلس الأمن وحفظه كوثيقة في الأمم المتحدة يُرجع إليها عند الاقتضاء لاستذكار مضمونها وما تحمل في طياتها من رغبات مُحقة ومحاذير حقيقية.

وفقكم الله،

(توقيع) العماد إميل **لحود**